

هل تتراجع العولمة؟ نتائج دراسة جديدة¹

سيباستيان فرانكو بيدويا

محلل بحوث، مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة جنوب آسيا

نقاش ساخن: هل تتراجع العولمة أم لا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أي مدى، وما هي تبعات ذلك على الرخاء والحد من الفقر في العالم؟ ليس من السهل الإجابة على مثل هذه الأسئلة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود تعريفات مختلفة للعولمة، وبالتالي تختلف أساليب قياسها. وتشير بحوث حديثة أجراها البنك الدولي، استناداً إلى تعريف جديد، إلى أن العولمة لا تزال نشطة وناشطة بالحياة.

يعتمد ذلك في البداية على السياق المعني. فقد ظلت العولمة، على مدى أكثر من ٥٠ عاماً، عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية، والتكامل التجاري، وبناء الرخاء. كما ساعدت في انتشار أكثر من مليار شخص من براثن الفقر. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، أصبحت مسارا للشركات في الاقتصادات الصاعدة لدخول سلاسل القيمة العالمية ومضاعفة حصتها من الصادرات تقريبا. وأدى التقدم المذهل في مجالات الاتصالات والنقل وتكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل المعاملات والأنشطة التجارية بين البلدان الواقعة على طرفي الكرة الأرضية وخفض تكاليفها، فضلا عن النفاذ إلى أسواق بعضها بعض، وتبادل الموارد والمعرفة الفنية والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، يلقي بعض المنتقدين في الاقتصادات المتقدمة باللوم على العولمة نظرا لفقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية، ويشير آخرون إلى العولمة بوصفها مصدرا لانبعاثات غازات الدفيئة.

وفي الآونة الأخيرة، دفعت جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، والتوترات بين الصين والولايات المتحدة البلدان والشركات إلى إعادة التفكير في الإستراتيجيات العالمية. ولكن إلى أي مدى تتراجع العولمة فعليا؟ بعض الدراسات لا تجد سوى النزر القليل من الأدلة المنهجية على ذلك، وتخلص دراسات أخرى إلى أن "الانفتاح التجاري" قد تراجع مؤخرا في بعض المناطق، بالتزامن مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات التجارية ووجود مخاطر تهدد عجلة النمو. وهذا ليس مجرد بحث أكاديمي، وقياس العولمة بدقة ضروري لفهم أثر التحديات الراهنة على الاقتصاد العالمي. ولا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تبالغ في تقدير

¹ مدونات البنك الدولي، 07/19/2023، رابط

انحسار العولمة أو تحسب تكاليف هذا السيناريو بأقل من قيمتها حيث إن ذلك يمثل مخاطر كبرى. ولهذا السبب، نحتاج إلى تعريف واضح مع تطبيقات تجريبية دقيقة لتوجيه السياسة الاقتصادية. وتعد نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي – التي تحسب الأهمية النسبية لواردات وصادرات البلد المعني بالنسبة لاقتصاده – إحدى طرق قياس "الانفتاح التجاري". وزادت هذه النسبة زيادة مطردة حتى عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت بصورة مفاجئة في عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي ٢٠١١، عادت هذه النسبة إلى مستويات التعافي، ولكن ليس بالقوة نفسها التي كانت عليها قبل الأزمة، مما يشير إلى تراجع العولمة.

ويواصل بعض الاقتصاديين استخدام نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي كمقياس للانفتاح، على الرغم من أن كثيرين غيرهم يرون أنها معيار غير كاف ولا تعني بالضرورة وجود حواجز تجارية عالية. ومن الممكن أن توضح هذه النسبة بعض العوامل مثل حجم الاقتصاد أو هيكله أو القرب الجغرافي من الشركاء التجاريين.

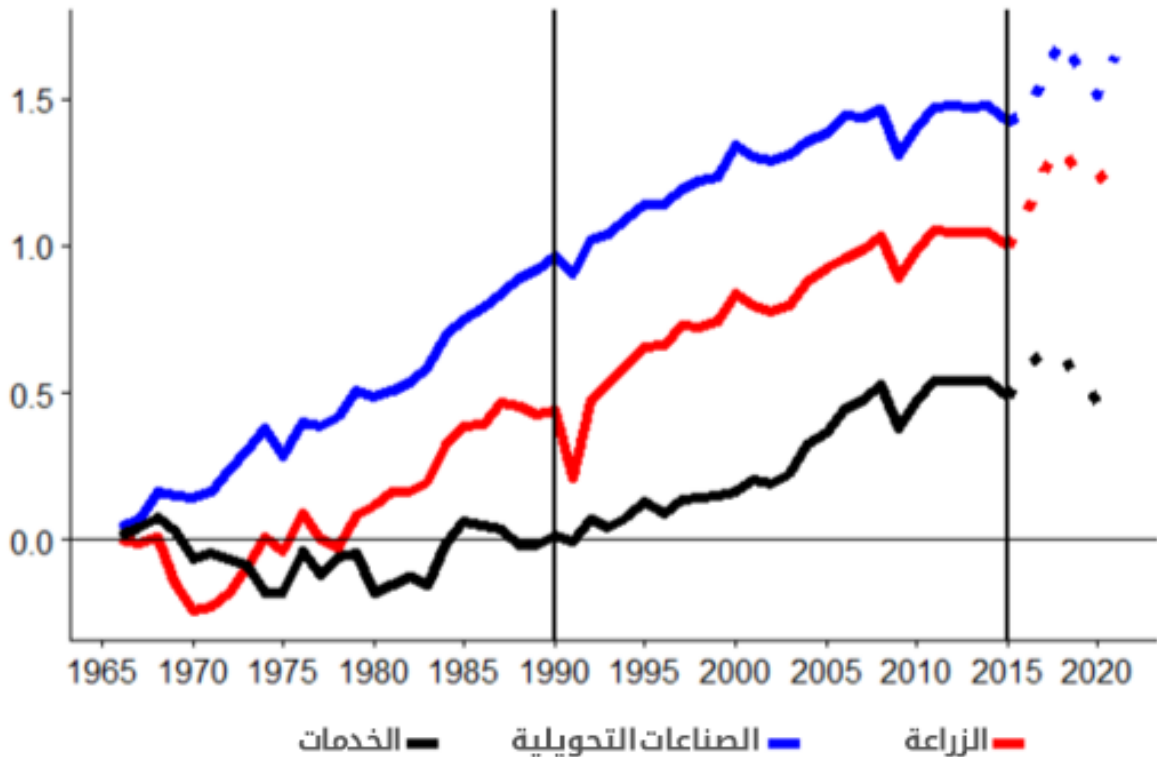
وبناءً عليه، نتفهم العولمة على نحو أفضل باعتبارها امتدادا يتجاوز الحدود الوطنية لقوى السوق نفسها العاملة على جميع مستويات النشاط الاقتصادي. وباستخدام هذا التعريف، قمنا بقياس قوة العولمة بوصفها نمو التجارة الدولية بالنسبة للتجارة المحلية. فعلى سبيل المثال، تباع شركات صناعة السيارات بعض السيارات في السوق المحلية وتصدر الباقي. وتتيح مقارنة تطور صادرات السيارات بالمبيعات المحلية مقياساً أفضل لديناميكيات العولمة مقارنة بنسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي. والنموذج المستخدم لرصد الديناميكيات النسبية للتجارة الدولية والمحلية هو ما يسميه الاقتصاديون نموذج الجاذبية الهيكلية. ويسمح هذا النموذج بإجراء مقارنات بين البلدان ومقارنات زمنية، وبالتالي تحديد ديناميكيات العولمة البديهة بدرجة أكبر مقارنة باستخدام نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي. ومن بين عوامل أخرى، فإن الحد من الحواجز التجارية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات يساعد على دفع عجلة نمو التجارة الدولية بوتيرة أسرع من التجارة المحلية، وزيادة العولمة والترابط الاقتصادي والتعاون بين البلدان.

واستناداً إلى هذه البحوث، لا توجد أية أدلة وشواهد على أن الاقتصاد العالمي قد دخل عصر انحسار العولمة. فعلى سبيل المثال، اتجهت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين نحو الانخفاض منذ عام ٢٠٠٦، وهي الآن أقل من المتوسط العالمي والمستوى الذي كانت عليه في ٢٠٠١، عندما انضمت

الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى التوترات التجارية الأخيرة مع الولايات المتحدة، سيكون من الصعب القول بأن الاقتصاد الصيني أقل "انفتاحاً" بصورة كبيرة، كما تشير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. والتفسير الأفضل هو أن التجارة أصبحت أقل أهمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للصين مع ازدهار اقتصادها المحلي.

ويتطلب تحليل العولمة اتساقاً مع النظرية الاقتصادية دراسة الديناميكيات الخاصة بكل قطاع. فعلى سبيل المثال، جرت العادة أن يكون قطاع الصناعات موجهاً بصورة كثيفة نحو التجارة، ولكن يبدو أن التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد زاد من معدلات تجارة الخدمات وتداولها، مما يشير إلى المزيد من فرص العولمة في المستقبل. ويبين الشكل ١ النتائج الرئيسية لبحثنا. كما يبين أن ديناميكيات العولمة في الصناعات التحويلية كانت قوية بالفعل في عام ١٩٦٥، وفي الوقت نفسه نجد انطلاق الزراعة والخدمات في أواخر السبعينيات والتسعينيات على التوالي. ولا توجد أي علامة انحسار العولمة بعد عام ٢٠٠٨.

الشكل ١: انطلاق العولمة في أوقات مختلفة حسب القطاع والبلد.



ملحوظة: يوضح الشكل (أ) ديناميكيات العولمة بين القطاعات في عام ١٩٦٥. ويوضح الشكل (ب) هذه الديناميكيات بين البلدان بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية. وتقاس ديناميكيات العولمة (قياساً لوغاريتمياً) على أنها التغير في التجارة الدولية فيما يتعلق بتدفقات التجارة المحلية في معادلة الجاذبية الهيكلية. وتستخدم ديناميكيات السنوات ١٩٦٥-١٩٩٠ قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD). وتستخدم ديناميكيات السنوات ١٩٩٠-٢٠١٥ قاعدة بيانات Eora. وتستخدم ديناميكيات السنوات ٢٠١٥-٢٠٢١ قاعدة بيانات (ADB MRIO)، التي تستخدم التنبؤات الآنية لتدفقات التجارة المحلية (باستخدام متغيرات مثل إجمالي الناتج المحلي) لتغطية السنوات الأخيرة (كما هو موضح بخطوط منقطعة).

